

ندوة «التدخلات الأجنبية ومستقبل القرن الأفريقي»

الدوحة — 7 و 8 يونيو 2007

ورقة بحثية

الطريق لإنقاذ الصومال

تشخيص للوضع، وفذلكة لمشروع المستقبل

محمد الأمين محمد الهادي

باحث في قضايا العنف والصراع والتنمية

قُدِّمت هذه الورقة في ندوة «التدخلات الأجنبية ومستقبل القرن الأفريقي» التي عُقدت في الدوحة بدولة قطر يومي 7 و 8 يونيو 2007، تحت رعاية المركز العربي للدراسات والبحوث والحملة العالمية لمواجهة العدوان. وُكِّتت في لندن بتاريخ 29 مايو 2007.

لندن، 29 مايو 2007

المحتويات

ملخص الورقة.....	3
مقدمة.....	3
تشخيص الوضع الحالي.....	4
اختلاف في الرؤى.....	4
الأطراف الفاعلة على الساحة.....	5
زعماء القبائل ومليشياتها.....	9
البرلمانيون الأحرار.....	9
صوماليو المهجر.....	10
مواقف الأطراف الدولية.....	11
الحقائق التي لا يمكن القفز عليها.....	16
عدم شرعية الاحتلال.....	16
وجوب المقاومة.....	17
عدم كفاءة الحكومة.....	18
واقع المحاكم الإسلامية.....	18
المؤتمر المرتقب للمصالحة.....	19
اجتراح الحل.....	20
الحلول المقترحة.....	20
الحل المتكامل في مشروع التحرر.....	23

ملخص الورقة

تسعى هذه الورقة إلى اجترح حل للمشكلة الصومالية التي تفاقم وضعها منذ الاحتلال الإثيوبي للصومال. وترسم خطة متكاملة لمواجهة الاحتلال عبر جهود أبنائه ومساعدة ودعم إخوانه. وتعرض قبل ذلك الوضع الحالي ومواقف الصوماليين منه ثم الأطراف الفاعلة على الساحة ومواقفها المختلفة سعيا إلى استكشافه والتعامل معه كي يتسنى معرفة الأرض والواقع التي تسير فيها الأحداث لكي يتم التعامل معها بعد التعرف عليها.

ثم تستعرض الحلول التي يجري تداولها بين بعض النخب الصومالية وصولا إلى الخروج من الأزمة. وأخيرا تجترح حلا تدعي أنه متكامل بوضع استراتيجية بعيدة المدى توسع أفق الأمل وساحة العمل وصولا إلى إخراج المحتل وبناء الصومال من جديد على أسس وحدوية وطنية وقومية.

مقدمة

لا شك بأن الأزمة الصومالية التي جاوزت سن الرشد تحتاج إلى حل، ولكن الحل ينبغي أن لا يكون مبتسرا غير متكامل فثل هذه الحلول أشبه بالعلاج الخارجي لخراج يتقيح من الداخل. فما لم يستخدم الطبيب مبضعه لاستخراج الخراج وتنظيفه من القيح والصديد لن يجدي المرهم الذي يدهن به من الخارج. كذلك يجب أن لا يكون الحل متعسرا أي غير ممكن التطبيق أو الإدراك، وإن كان سيأخذ وقتا طويلا فينبغي تطبيقه على مراحل للوصول إلى الغاية المنشودة. وفي مثل الحالة الصومالية فإنه ينبغي أن تحل العقد المتراكمة عقدة بعد عقدة حتى يستقيم الحبل ويمكن الإمساك به. ولاجترح مثل هذا الحل فإنه لا بد من تشخيصه أولا ثم استعراض الحلول الممكنة وموازنة السلبيات والإيجابيات والعوائق والفرص فيما بينها لاختيار أخفها ضررا وأكثرها قبولا للتطبيق.

تشخيص الوضع الحالي

لا بد للتشخيص أن يصل إلى توصيف للمشكلة عن قرب ويشير إلى العوامل التي تؤزمها ويحدد أطرافها ودور كل طرف فيها، حتى يتسنى إيجاد أفضل طريقة للتعامل معه.

اختلاف في الرؤى

ينظر الكثير من الصوماليين إلى المشكلة الصومالية بوضعها الحالي بنظرة مختلفة عن الآخر بحسب قربه أو بعده، وارتباطه المصلي أو المبدئي من هذا الطرف أو ذاك. وإذا أردنا أن نشخص المشكلة فلا بد من التعرف على وجهات النظر هذه كلها ونأخذها بعين الاعتبار عندما ندخل في صياغة حل لها.

♦ الفريق الأول

يرى أن الوضع الحالي وضع لا يمكن أن يسمى احتلالاً بالمطلق. بل استعانة حكومة ذات سيادة بحكومة أخرى لتعينها على إقرار الأمن ومواجهة أطراف مسلحة لا يمكنها مواجهتها. وعليه فإن الطريق إلى الخروج من الأزمة هو التعاون مع هذه الحكومة الانتقالية ومساعدتها في استعادة الأمن. وهذا الفريق أيضاً ينقسم إلى قسمين:

■ قسم لا يتردد في القبول بأن وضع الصومال وضعية بلد محتل. ولكنه يرى أن القتال المسلح معه غير ذي جدوى بالنظر إلى قوة عتاده وعدده والتواطؤ الدولي معه. لذا فإن أفضل الطرق إلى إخراج هذا الاحتلال هو بتقوية مؤسسة الحكومة والعمل معها إلى حين انتهاء مهلتها المتبقي منها عامان وبعدها يمكن عن طريق تقوية دور المجتمع المدني وإنشاء الأحزاب مع وجود المحتل أن تنتهي الشخصوس التي يعتمد عليها الاحتلال ثم يطالب من خلال المؤسسات بخروج القوات الإثيوبية.

■ أما القسم الثاني فيرى أن الوجود الإثيوبي ليس احتلالاً وأنه جاء من خلال دعوة الحكومة الشرعية لحمايتها ومحاربة المتمردين الخارجين عن الشرعية بدلا عنها. وعليه فإن محاربة أو مقاومة القوات الإثيوبية هو رفض للحكومة متدثرا برفض الاحتلال. والذين يقومون بهذا لا يقومون به

من منطلق ديني بل قبلي يريدون أن يبقوا ما تم لهم خلال الحرب الأهلية، وما الدين سوى واجهة يريدون بها خداع الشعب ليقاتل إلى جانبهم.

♦ الفريق الثاني

يرى هذا الفريق البلد محتلا من قبل القوات الإثيوبية وأن الحكومة الانتقالية ما هي إلا أداة تعمل لهذا الاحتلال وتكريسه ما دام يخدم مصالح الفريق المتعامل معها الشخصية، بغض النظر عن مصلحة الشعب. وعليه فيرى هذا الفريق أنه ينبغي العمل على إخراج هذا المحتل وعدم تضييع الوقت في الكلام، بل مجابهته بالقوة والمقاومة حتى يخرج عن البلاد. وهؤلاء ينقسمون إلى قسمين:

- قسم وصل إلى هذا الاستنتاج بسبب المبدأ أو الأيديولوجيا التي يعتنقها سواء كان منطلقها دينيا أو وطنيا. وهذا القسم موقفه أصلب المواقف ولا يمكن أن يتغير. وهو يستحضر زخم الصراع التاريخي بين الصومال وإثيوبيا والأطماع الإثيوبية في الأراضي الصومالية، ويستند إلى حقائق التاريخ والجغرافيا والسياسة، ثم يستشهد بالدور الإثيوبي المدمر خلال الحرب الأهلية.
- والقسم الآخر وصل إلى هذا القرار بسبب خسارة الطرف الذي يمثله سواء كان هذا الطرف قبيلة أو شخصا أو منطقة. أو ضياع مصلحة قبيلته بسبب الوضع الحالي. وهذا القسم يمكن أن يغير اتجاهه 180 درجة إذا وجد مصلحته مع الاحتلال أو الحكومة الانتقالية. فهو تبع للمصلحة وليس للمبدأ.

الأطراف الفاعلة على الساحة

♦ الحكومة الصومالية

بات من الواضح لدى معظم الصوماليين أن الحكومة الاتحادية الانتقالية لم تأت لخدمة الوطن بل إنها مكونة من مجموعة أمراء الحرب الذين لا تربطهم علاقة تجانس. وهي لا تملك شيئا من أمرها في أغلب الأحيان بعد أن استخدمت كقميص عثمان لاحتلال البلاد. وتستخدم حتى هذه اللحظة من قبل الحكومة الإثيوبية كواجهة لتبرير احتلالها ولشرعنته.

ويحتاج بنائها ضعف سياسي وبنوي واقتصادي وعسكري.

ويتمثل الضعف السياسي في أنها لا تملك أي برنامج سياسي أو هيكل إداري. حتى المناصب الموجودة هي أسماء بلا مسميات فلا مقرات للوزارات ولا خطة عمل لأي وزارة. ولا تتحكم في أية مدينة حتى تلك التي تعلن سيطرتها عليها مثل مقديشو وبيدوة. أضف إلى ذلك عدم الكفاءة السياسية التي تؤهلها لانتشال بلد من دمار ألحقه به طيلة سبعة عشر عاما.

أما الضعف البنوي فإن العلاقة فيما بين أعضائها غير مترابطة ولا منسجمة، بل هي علاقة تباين في المصالح وتنافس في تقديم الولاء والخدمات لإثيوبيا حتى يتقرب إليها أكثر.

ويبدو الضعف العسكري ملحوظا من استعانتها بالأجنبي حيث لا تملك جيشا ولا شرطة بمعنى الكلمة بل تعتمد على ميليشيات قبلية وقوات احتلال.

أما الضعف الاقتصادي فيتجلى في افتقارها إلى الموارد المالية اللازمة لتسيير شؤون البلد. وذلك بسبب تراجع أكثر الدول المانحة من منحها مساعدات مالية نظرا للضعف الذي تعانيه وعدم شعبيتها وخشية أن تجد طريقها إلى حسابات شخصية. وبينما استطاعت المحاكم الإسلامية تسيير دفة البلاد من جميع النواحي رغم عدم وجود أي موارد مالية من الداخل أو دعم من الخارج، يبدو السؤال المطروح لماذا يحتاج هؤلاء إلى الموارد المالية للقيام بأقل مما قامت به المحاكم رغم الدعم الدولي والشرعية القانونية التي تحظى بها حكومتهم؟

ويرجع ذلك إلى عدم شعبيتها ومعارضة معظم الصوماليين لها وإيمانهم بأنها مجموعة من اللصوص "جندوا من قبل قوى أجنبية، في بلد أجنبي لخدمة المصالح الأجنبية" وقد لخصت وكيل الخارجية الإيطالية سينتينيلي انطباعها عن الحكومة بعد أن قامت بزيارة لمقديشو والتقت بشخصياتها الرئيسية بقولها: "أعتقد أن الحكومة الانتقالية لا يمكن أن تؤدي مهامها بسبب افتقارها إلى الدعم المحلي والمجموعات السياسية المختلفة في البلاد لا تشعر بانها ممثلة في الحكومة"

♦ القوات الإثيوبية

قوات الاحتلال الإثيوبية هي الحاكمة الفعلية على الأرض. فهي التي تقاتل وتدمر وتفاوض وتهادن، ليس باسم الحكومة بل باسمها.

وتجلى وجهها الاستعماري عندما استخدمت الضربات الجوية والمدفعية الثقيلة عشوائيا في المناطق المكتظة بالسكان داخل مقديشو، وقام جنودها باغتصاب النساء، وتعمدت عرقلة وصول الغذاء والإمدادات الإنسانية رغم الحاجة الملحة إليها، وقصفت المستشفيات. مما نتج عنه تشريد أكثر من 500,000 من سكان مقديشو ومقتل 1600 من المدنيين. مما جعل الوضع في مقديشو أخطر بحسب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، وأكثر سوءا من أية منطقة صراع أخرى، إذ تسببت في تدفق أكبر عدد للاجئين من أي بلد آخر، بما في ذلك الصراعات في السودان والعراق.

وواضح أن قوة الاحتلال المدمرة تعتمد إضعاف الحكومة وتأكيد سيطرتها على الأرض وأنها صاحبة القرار الأول والأخير فلا يهمها أن تكون هناك حكومة صومالية أو لا تكون. والوضع معها في الصومال أشبه بالإقليم الذي تحتله منذ سنين (إقليم الصومال الغربي) حيث هناك إدارات معينة من قبل الاحتلال من أبناء البلد ولكنها لا تتحكم في شيء. بل تعتمد على القوات العسكرية الإثيوبية في قمع الشعب. ويخدم هذا المشهد السياسي الذي سعت القوات الإثيوبية إلى تكريس أهداف إثيوبيا تماما في سعيها - كقوة استعمارية - لإبرام صفقات مباشرة مع القبائل في غياب أي مظهر من مظاهر السلطة.

♦ المقاومة والمحاكم الإسلامية

المقاومة العسكرية قدمت نماذج للبطولة العسكرية والفداء للوطن، وأبلى بلاءً حسنا في التصدي للاستعمار الإثيوبي رغم إمكانياتها العسكرية المحدودة وافتقارها إلى الدعم الخارجي. وقد تجلى ذلك في حرب الأيام الثلاثة في مارس وحرب الأسبوع الواحد في أبريل والتي استخدم فيها العدو جميع إمكانياته العسكرية ولكنها عجزت عن كسر شوكة المقاومة الوطنية بله القضاء عليها. وكان قرار المقاومة تغيير التكتيك العسكري بما يقلل من الخسائر المدنية قرارا حكيما وصائبا، حيث حولت المقاومة تكتيكها من

المواجهة المباشرة مستخدمة الأسلحة الثقيلة إلى حرب العصابات التي تنزل ضربات موجعة ومدمرة بشكل يومي على جيش الاحتلال وتحرمه من أي ميزة حتى هذه اللحظة.

لكن هذه المقاومة الباسلة تفتقر إلى أمور ربما تمثل نقاط الضعف فيها وهي:

■ أولاً: اندماجها مع مليشيات قبائل الجنوب "الهوية" التي كانت تقاتل تحت إمرة زعماء القبيلة ويفاوضون عنها ويهادنون باسمها. ولا يجري ذكر للمحاكم الإسلامية في المفاوضات، وهذا يضعف الخطاب السياسي للمحاكم ويصورها وكأنها حركة قبلية، ويجعل الكثير من الصوماليين يتخوفون منها. ومن جانب آخر يقوي الصورة التي تريد قوات الاحتلال إبرازها لدى الرأي العام الدولي من أن الصوماليين لا يرفضونها وإنما الذي يرفضها ويقاومها مجموعة قبلية كما يقوي زعمها أن الصومال ليست دولة إنما هي مجموعة قبائل بدوية متعارضة وغير متجانسة المصالح.

■ ثانياً: وجود طرف محسوب على المقاومة لا يعمل تحت إمرتها ولا إمرة المحاكم ويعمل لأجندة خارجية وليست تحت سيطرة المحاكم. ويتكون هذا الطرف من المجموعة المسماة بـ "الشباب" وهي ذات توجهات متطرفة تقوم باغتيال الشخصيات والعمليات الانتحارية، وتستغل ظروف الصومال للخدمة أجندتها. وإذا لم يتم كبح جماحها أو التبرؤ منها والتعامل معها بحكمة فإنها قد تكبر وتتفاقم مشكلتها وتستعصي على الحل، وتصبح شوكة أخرى يمكن أن يستهدف الصومال بسببها. فينبغي عدم التستر عليها بل لفظها والعمل على عزلها من العمل المقاوم إلا إذا التزمت بمنهج المقاومة الحقيقي.

■ ثالثاً: ضعف الجانب السياسي للمحاكم من حيث البنية الهيكلية والتسلسل الإداري وافتقارها إلى المشروع السياسي المكتوب يضعف من إمكانيات تسويق انتصاراتها على الأرض والتفاوض عليها سياسياً.

زعماء القبائل ومليشياتها

زعماء القبائل في مقديشو اكتسبوا بعد دخول القوات الإثيوبية ثقلا سياسيا لم يتمتعوا به خلال فترة الحرب الأهلية حيث كان يسيطر أمراء الحرب ويهمشون دورهم إلا حين يستخدمون القبيلة لأغراضهم السياسية الدنيئة.

وقد استخدم هؤلاء الزعماء ثقلهم هذا في مواجهة الاستعمار بعد أن اكتشفوا أن الحكومة التي جاء بها الاستعمار تسعى إلى تهميش دور قبائلهم في الحكومة. فوقفوا مع المقاومة بسبب ذلك أولا ثم بسبب رفض الاحتلال. وفي حرب مقديشو الأخيرة برز اسمهم بشكل ملفت وتفاوضوا وتحدثوا باسم المقاومة في مقديشو وأداروا المعركة السياسية بجدارة.

وموقف هؤلاء الزعماء من الاستعمار الإثيوبي وإن كان حتى الآن جيدا - لا غبار عليه عموما - بسبب وعي البعض منهم ثم بسبب ضغط يأتيهم من قبل جل المثقفين من أبنائهم في المهاجر أو في الداخل حيث تصدر منهم بيانات متوالية تحث على مواجهة الاحتلال وعدم الخضوع له، إضافة إلى ما يشعرون به من ظلم لقبيلتهم. إلا أن هذا الموقف لا يمكن الركون إليه بشكل تام إذ قد تتغير الأمور إذا تغيرت الظروف.

أما موقفهم من الحكومة ورفضهم ومواجهتهم لها فهو موقف تمليه عليهم الطريقة التي تعمل بها الحكومة وتعاملهم بها من تهميش لدورهم.

ولهؤلاء الزعماء قدرة على ترجيح كفة طرف على أخرى ولكن ليس بإمكانهم إيقاف المقاومة التي لا تنتمي إلى قبيلة والتي تخوض حرب العصابات. بل جل ما يستطيعون منعهم هي المليشيات التابعة لهم.

البرلمانيون الأحرار

البرلمانيون الأحرار هم أعضاء البرلمان الذين رفضوا العمل مع الحكومة بعد أن استقدمت القوات الإثيوبية بطريقة غير شرعية وبدون استشارة البرلمان وعلى رأسهم رئيس البرلمان المنتخب قبل الحكومة

والذي يحظى بشوعية دستورية. ويصل عددهم إلى الأربعين عضوا من مختلف القبائل والتوجهات ولكن معظمهم يتصفون بالوعي السياسي وبمستوى من الثقافة وشعور بالولاء للوطن. وقد وقفوا موقفا مشرفا من الاحتلال والحكومة الاتحادية التي استقدمتهم ويعلنون عدم شرعيتها ليل نهار ويعملون على إسقاط مشروعها بالنضال السياسي. ولكن هناك عدد منهم التحق بهم لحسابات أخرى غير المواقف المبدئية. وصلابة موقف هؤلاء محل تساؤل إذا ما عرضت لهم أطماعهم.

صوماليو المهجر

للصوماليين وجود كبير في المهجر شرقا وغربا بسبب طول فترة الحرب الأهلية. وقد كون معظمهم نفسه وكيفها على وضعية البلد الذي هو فيه، ولكنهم لا ينسون وطنهم. ولبعضهم ثقل سياسي أو أكاديمي في الحقل الذي يعمل فيه كما أن الأيدي العاملة منهم كثيرة ولهم تنظيماهم وجمعياتهم أو مؤسساتهم الأهلية والمدنية الخاصة التي اكتسبت ثقلا في أماكن تواجدهم. ويمكنهم إذا نظموا أنفسهم أكثر التأثير على صانع القرار السياسي ولا سيما في الدول الديمقراطية.

وقد لعبوا دورا بارزا في وقوفهم مع المحاكم الإسلامية وما زالوا يلعبون نفس الدور في دعمهم للمقاومة ماديا. ويقومون بتحركات سياسية عبر مجموعات الضغط السياسي أو بصفة مباشرة عبر المؤسسات التي يملكونها في البلاد التي يتواجدون فيها، ولكن لم يصلوا إلى درجة تغيير السياسات بعد.

وفي هذا السياق أقيمت حلقات نقاش طويلة بين الناشطين السياسيين في الغرب لمناقشة أفضل الطرق لإخراج الاحتلال في كل بلد ثم اجتمع الناشطون في استوكهولم عاصمة السويد في 3-4 فبراير 2007 اجتمع فيه عدد يصل إلى الخمسين من قيادات التنظيمات ومن بعض الناشطين والمثقفين من دول أوروبية وأمريكا الشمالية، وأصدروا بعدها بيان استنكار لما يحدث في الصومال وشكلت لجنة في ذلك اللقاء مهمتها التنسيق والتحضير لمؤتمر أكبر يعقد في بريطانيا.

ونتيجة لذلك عقد مؤتمر أكبر في ليستر ما بين 6-8 من أبريل 2007 اجتمع فيه ما يقارب الـ 300 شخص من مختلف التوجهات والقبائل يمثلون نخبة المجتمع الصومالي في المهجر بمن فيهم المفكرون والمثقفون وأساتذة الجامعات وكذلك السياسيون والناشطون في المجتمع المدني. وقد شارك في المؤتمر أيضا أعضاء من المحاكم الإسلامية وأعضاء من البرلمانين الأحرار.

وبعد مشاورات مكثفة جرت في أروقة المؤتمر بشكل شفاف بين جميع المشاركين من مختلف المنظمات السياسية الصومالية بما فيهم أعضاء البرلمانين الأحرار وقيادة المحاكم الإسلامية، تم التوصل إلى توافق في الآراء لإقامة جبهة وطنية ذات قاعدة عريضة، تتولى مهمة تحرير البلد. وفي هذا المؤتمر تم الاتفاق على الوسائل والطرق المتفق عليها لإنجاز ذلك، واعتمدت خطة عمل طموحة، كما شكلت لجنة من مختلف البلدان لمتابعة الوضع في الصومال وكذلك للتحضير لمؤتمر أكبر بعد ستة أشهر.

وينظم هؤلاء المغتربون وغيرهم في مختلف العواصم الغربية مظاهرات لرفض الاحتلال والمطالبة بسحب القوات الإثيوبية من الصومال بشكل منظم ومنسق فيما بينهم. ويحاولون إيصال صوتهم إلى المسؤولين عبر الطرق الديمقراطية.

مواقف الأطراف الدولية

♦ الولايات المتحدة

الولايات المتحدة الأمريكية حضرت وساندت الغزو الإثيوبي بل ودعمته فنيا وعسكريا ولوجيستيا. فقد قامت باستخدام أقمارها الاصطناعية لتد الإثيوبيين بالمعلومات عن أماكن تواجد مقاتلي المحاكم الإسلامية، وأكبر من ذلك، فقد قامت بتعقب أعضاء المحاكم المنسحبين إلى الجنوب على الحدود الكينية واستخدمت طائراتها الحربية لضربهم والقضاء عليهم ولكنها لم تتمكن من ذلك.

وكان في حسابها حسبما أوعزت إليها الحكومة الإثيوبية أن بإمكان الإثيوبيين بمساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية السيطرة على الوضع بعد إخراج المحاكم بالقوة نظرا لتعب الصوماليين من الحرب والصراع. ولكن بعد أن لم يحدث ذلك بل ووجهت الحكومة والقوات الإثيوبية بمقاومة شرسة وشلت

الحكومة ورأت عدم كفاءة أعضائها بدأت نبرتها في التراجع. ويلاحظ المتابع الموقف المرتبك للإدارة الأمريكية التي تصرح بشيء ثم تنقضه في اليوم التالي.

وهذا الموقف المرتبك هو ما عليه السياسة الأمريكية الآن التي أرادت أن تحقق انتصارا عسكريا عبر وسيط في القرن الأفريقي لتقدم لشعبها بعض الانتصار في حربها المعلنة على الإرهاب بعد أن منيت بهزيمة في العراق وأفغانستان، ولكن لحقتها الهزيمة والعار أيضا في الصومال.

♦ الاتحاد الأوروبي

بدا أن الاتحاد الأوروبي في بداية الأمر يسير على خطى الولايات المتحدة، ولكنه بدأ يتحرر منها ولا سيما بعد المواجهات المباشرة التي وقعت في الصومال بين القوات الإثيوبية والمقاومة الصومالية ولم تستطع فيها القوات الإثيوبية حسم المعركة لصالحها بل منيت بخسائر بشرية كبيرة اللهم إلا قتل المدنيين وتشريد مئات الآلاف وتدمير المباني مما جعل موقفها أمام العالم مفضوحا وكذلك موقف من ساندتها.

وبدأت المواقف تتغير حاليا ويلتقي بعض المسؤولين الأوروبيين أعضاء من المحاكم بشكل رسمي في بعض الأحيان أو بشكل غير رسمي في أحيان أخرى سعيا إلى استرضائهم واستمالتهم. ويدفع معظمهم حاليا إلى عقد مؤتمر جامع للمصالحة على غير النهج الذي تريده الحكومة الانتقالية.

وكان لمعارك مقديشو الأخيرة دور كبير في تغيير الموقف الدولي من الاحتلال وبدأت أصوات دولية وعربية ترتفع مؤكدة ضرورة انسحاب الاحتلال الإثيوبي من الصومال لأنه يزيد ويفاقم الأزمة بدلا من حلها.

♦ جامعة الدول العربية

يعتبر موقف جامعة الدول العربية من قضية احتلال الصومال مخزيا وأكثر خزيا من موقفها من الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والأمريكي للعراق. وليس هناك ما يعبر عن ذلك أكثر من عدم تناول القضية الصومالية في مؤتمر القمة الأخير في الرياض الذي لم يأت على ذكر الصومال. ثم ليس هناك

أفصح ولا أفصح من تصريح رئيس جمهورية أكبر دولة عربية لها مصالح استراتيجية في الصومال من أن بلاده تتفهم الغزو الإثيوبي للصومال، مما أدهش الصوماليين وأصابهم بالصدمة.

ثم موقف دولة أخرى جارة للصومال لا يفصل بينها وبين الصومال سوى البحر وهي اليمن التي اتخذت موقفا مؤيدا للاحتلال بسبب علاقتها الخاصة والمميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أعلن رئيسها علي عبد الله صالح في أديس أبابا بأن القوات الإثيوبية قامت بدور تاريخي باحتلالها الصومال، وإعلان هذا الرئيس قبل ذلك بأن دخول القوات الإثيوبية للصومال دخول شرعي. وتتمتع بعلاقات وطيدة مع الحكومة الانتقالية وإن كانت قد آوت بعض أعضاء المحاكم لديها والذين هم كالمحبوسين لديها حيث لا يسمح لهم بمزاولة أي نشاط سياسي.

وما عدا قطر التي آوت مؤخرا مجموعة من المحاكم وتبذل جهدا دبلوماسيا وتتعقد مؤتمرات للصوماليين فليس هناك سوى السعودية التي اكتفت بإبداء استعدادها لاستضافة المحادثات والكويت التي طالب أميرها مؤخرا بضرورة خروج القوات الإثيوبية من الصومال واحترام سيادة الدولة الصومالية.

◆ منظمة الإيغاد

أصبحت منظمة الإيغاد معرضة للانحياز بعد أن تعرضت لهزات جراء الغزو الإثيوبي للصومال وقد شهدت انشقاق أريتريا عنها لموقفها الداعم لإثيوبيا. فقد علقت أريتريا عضويتها في المنظمة احتجاجا على انتهاك مبادئ السيادة والسلام والأمن الإقليميين، وهي المبادئ التي أسست المنظمة من أجل رعايتها.

ويمكن تلخيص موقف الدول الأعضاء في الإيغاد بأنه على فريقين؛ فريق مؤيد للاحتلال ويضم مع إثيوبيا كلا من كينيا وأوغندا، وفريق معارض له ويضم أريتريا والسودان وجيبوتي. ولكن الدول في الفريقين ليست على درجة واحدة من التأيد أو الرفض نظرا لإمكانياتها الاقتصادية وثقلها في الإقليم ثم علاقاتها ومصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أما كينيا فموقفها فريد، وتقيم تحالفات عسكرية مع إثيوبيا ضد الصومال منذ عام 1964م، وهي متورطة بالفعل في الحرب ضد الصومال بالتنسيق والمشاركة، وساهمت في عمليات المطاردة والدعم اللوجستي، وأغلقت حدودها في وجه الأبرياء من اللاجئين الصوماليين وتعاملهم كمجرمي حرب وتقوم بتسليمهم إلى إثيوبيا.

وأوغندا متورطة في نشاط الحرب ضد الصومال، ليس فقط بسبب وجود قوات لها في الصومال والتي تشارك في العمليات العسكرية مع الجيش الإثيوبي أو تقف موقف المتفرج حين يتم تدمير المدن والمباني على الأبرياء. بل إن قبولها القيام بإرسال قوات حفظ السلام الأفريقية ليس جديدا فقد أثبتت أنها تنوي القيام بهذا الدور منذ أوائل عام 2002م بالتواطؤ مع إثيوبيا.

فأريتريا التي تتهمها أمريكا والنظام الإثيوبي بدعم المقاومة والمحاكم وكل الحركات التي تواجه النظام الإثيوبي من جبهات تحررية داخل إثيوبيا. ولا غرابة في ذلك إذا نظرنا إلى علاقة البلدين وتنازعهما على المناطق الحدودية التي تحتشد فيها قوات البلدين.

ويعتبر موقف أريتريا في رفض الاحتلال من أصلب المواقف، فهي احتضنت قيادة حركة المقاومة الصومالية في أسمرة وتدعم بإخلاص القضية الصومالية دون تحفظ. مما جعلها طرفا فاعلا رئيسيا في القرن الأفريقي بفضل تأكد ما تنبأت به للغزو الإثيوبي. وهي الطرف الوحيد الذي له أي تأثير على القيادة الوطنية الصومالية، ويمكن أن تسهم بشكل حاسم في مهمة سلام. وقد بدأت تحصد ثمار ذلك إذ أعلن الاتحاد الأوروبي تقديره لموقفها مرحبا بها للعب دور فعال في عملية السلام الصومالية.

أما جيبوتي فلها صلات خاصة مع الصومال. ويوحدها العنصر والجنس واللغة والحدود المشتركة وغيرها من الوشائج المشتركة والاعتبارات الجيوسياسية التي توحد المصالح الاستراتيجية للبلدين. ويعتبر احتلال الصومال تهديدا مباشرا لبقائها، ويمثل دوام انهيار مؤسسة الدولة الصومالية واستمرار الصراع والحرب الأهلية فيها تهديدا مباشرا لها إذا استمر على المدى البعيد. وانطلاقا من هذه المخاوف، لعبت دورا أساسيا في تحقيق العديد من عمليات المصالحة في الماضي، والتي انتهت بنجاح، لولا التدخل الإثيوبي المستمر لتخريب نتائجها.

وفي عشية غزو الصومال، وجه الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيلي خطابا حماسيا إلى الأمة الصومالية حثها على التوحد في مواجهة خطر التفتت والاحتلال، ونهب الثروات الوطنية. بيد أن قدرتها على المساعدة مشلولة بسبب حجمها الجغرافي وقوتها السياسية والاقتصادية، وكذلك يلعب تحالفها مع الولايات المتحدة ووقوعها تحت ضغطها دورا سلبيا، وكذلك مصالحها الاقتصادية مع إثيوبيا وهشاشة مواردها الاقتصادية الذاتية.

السودان مرتبطة أيضا مع الصومال بسبب الروابط الثقافية والجيوسياسية. وقامت بجهود الوساطة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية، والمحاكم الإسلامية عندما كانت الأخيرة تتحكم بثلاثي الصومال، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة الإيغاد. وكادت أن تصل المفاوضات إلى صيغة تفاهم مقبولة لدى كل الأطراف على طاولة المفاوضات، ولكن الولايات المتحدة وإثيوبيا كانتا تلعبان من وراء الكواليس لتقويض أي اتفاق وجعله كأن لم يكن.

ولا شك أن السودان لا تشعر بارتياح من الغزو الإثيوبي للصومال، ولكنها ليست في وارد اتخاذ موقف قوي كما هو مع أريتريا أو اتخاذ إجراءات حاسمة بسبب قيود الأزمات التي تشل من حركتها الإقليمية مثل دارفور وجنوب السودان وشرق السودان والعلاقات الحساسة مع أريتريا. وهناك أيضا توازن القوى بين السودان وإثيوبيا بسبب طول الحدود المشتركة، وقدرة الأخيرة على مزاولة أنشطة انتقامية إذا وقفت السودان موقفا حاسما.

♦ الاتحاد الأفريقي

فيما يتعلق بموقف الاتحاد الأفريقي، فهو يعكس حقائق عالم تهيمن عليه قوة تفضل استخدام العصا الغليظة في نهجها وعلاقاتها مع أفريقيا. وهذه هي الطريقة المستخدمة في التعامل مع الصراع في دارفور، وفي أية قضية أفريقية أخرى. فهي تحكمها مصالح استراتيجية لكل بلد مرتبط بشكل أو بآخر مع الهيمنة الأمريكية المطلقة في العالم. ولكن عندما طرحت مسألة إرسال قوات أفريقية إلى الصومال للتصويت، اتخذ اتجاهها أو مسارها دينيا ونظرا إليه من هذا المنظار.

اثنان من البلدان الأفريقية ذات الأهمية، وهما جنوب أفريقيا، ومصر لهما مواقف متميزة، فجنوب أفريقيا تعتبر أن النزاع في الصومال إقليمي، مما يعني أنه صراع أطماع إقليمية ويجب التعامل معه بهذه الصفة، وترى أن الولايات المتحدة جزء من المشكلة وليست جزءا من الحل. أما مصر وبعد إعلانها تفهم الغزو الإثيوبي بدأت تستشعر الخطر الاستراتيجي الذي يمثله الاحتلال على المدى البعيد ضد مصالحها في القرن الأفريقي وبدأت تغير من لهجتها رغم تخوفها من التوجه الإسلامي في القرن الأفريقي حتى لا يؤثر عليها داخليا. وقد أعلنت مؤخرا أن انسحاب جيش الاحتلال من الصومال هو عامل رئيسي في حل المشكلة الصومالية، ثم تلا ذلك موقف واضح يؤكد على رفض الاحتلال ولكن يرفض أن تسيطر حركة أو توجه إسلامي على السلطة في الصومال.

الحقائق التي لا يمكن القفز عليها

هناك حقائق لا يمكن القفز عليها في التعامل مع المشكلة الصومالية ولا سيما الوضع الحالي. ولا يمكن الحديث عن حل دون التركيز عليها، وهي:

عدم شرعية الاحتلال

الاحتلال الإثيوبي غير شرعي على أي قانون أرضي أو سماوي. والذين يبحثون له عن مبررات إنما يحرثون في البحر لا أكثر، وحججهم أوهى من بيت العنكبوت.

ومن أبرز الحجج التي يتم استخدامها أن القوات الإثيوبية استقدمتها حكومة صومالية شرعية منتخبة وهي بذلك ليست قوة احتلال. ولكن بالعودة إلى الوراء نجد أن الشرعية التي تدعيها الحكومة هي أول من تلاعبت بها، إذ أنه ليس للرئيس ولا لرئيس الوزراء حق اتخاذ أي قرار سيادي دون الرجوع إلى البرلمان. ومعلوم أن البرلمان بعد جهد جهيد وضغط كبير عليه أثناء انعقاده في بيدوة لم يوافق على استقدام القوات الإثيوبية بل نص قرار البرلمان على عدم استقدام قوات من دول الجوار المحاذية للحدود

ويدخل في ذلك كينيا وإثيوبيا وجيبوتي. ثم إن صفة القوات التي وافق عليها البرلمان ليست قوات غزو بل قوات تدريب للجيش فقط. ومن هنا تسقط حجة الاستدعاء.

الحجة الثانية أن الحكومة الإثيوبية لها حق التدخل بسبب تهديد أمنها الاستراتيجي لتدافع عن نفسها. وهذه حجة من لا يعرف شيئاً عن القانون الدولي إنما يسمعه من وسائل الإعلام. فالقانون الدولي لا يسمح لأية دولة غزو وانتهاك سيادة دولة أخرى بمجرد أن تلك الدولة تشكل تهديداً لأمنها وإلا لما بقيت دولة إلا ولها مثل هذا التخوف من دول الجوار فإذا سمح بهذا ساد قانون الغاب الذي يفعل القوي فيه ما يريد. وإنما لا بد أن تتجاوز تلك الدولة حدود الدولة الأخرى وتنتهكها وحينها فقط يمكن أن تدافع عن نفسها، ولا يمكن أن تستخدم التصريحات المعادية والتهديدات اللفظية حجة في التعدي على الحدود بل هناك خطوات على الدولة المتخوفة أن تتبعها مع الأمم المتحدة. ثم من الذي يمكن أن يهدد أمن الآخر ومصالحه أي إثيوبيا ذات السبعين مليوناً ومصادر الثروات والتحالفات الدولية والجيش العرمرم أم الصومال ذات الملايين العشرة والواقعة تحت الحرب الأهلية المدمرة والتي تفتقد إلى سلطة وجيش.

وعليه فإن الاحتلال فاقد للشرعية بكل المقاييس لأن احتلال أية دولة لدولة أخرى عضو في الأمم المتحدة مرفوض وغير قانوني ويعتبر انتهاكاً للقانون الدولي.

والجائز أو جرائم الحرب التي ارتكبتها قوات الاحتلال في مقديشو مؤخراً تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أنها قوات احتلال لا تأبه بالشعب ولا بالمدينين. وكذلك تفقد الحكومة الانتقالية شرعيتها وهي المحافظة على أمن المواطنين وسيادة الدولة.

وجوب المقاومة

ومن منظور الشرعية الدولية فإن من حق أي شعب واقع تحت الاحتلال الدفاع عن نفسه ومقاومة المحتل بالأساليب والوسائل الممكنة، ولا يمكن أن تعتبر تلك المقاومة إرهاباً.

عدم كفاءة الحكومة

لا يمكن الاعتماد على هذه الحكومة والبناء عليها أو التعامل معها بحال من الأحوال وإنما ذلك سيكون مضيعة للوقت وهدرًا للجهد نظرًا لفقدانها الشرعية الواقعية وضعفها البنوي والسياسي والاقتصادي إلى غير ذلك مما ذكرناه وفصلناه آنفاً.

واقع المحاكم الإسلامية

المحاكم الإسلامية التي تمثل اليوم رأس الحربة في المقاومة المعلنة ضد المشروع الإثيوبي واحتلاله تحظى بشعبية كبيرة بين الصوماليين بسبب ما قامت به خلال الشهور الستة التي حكمت فيها ثلثي الصومال رغم الأخطاء التي وقعت فيها. وهذه الثقة الشعبية تفتقدها الحكومة الانتقالية رغم وجود ميثاق مكتوب يحكمها. ولكن المحاكم تشكو من نقص في جوانب متعددة يجعل مقاومتها غير كاملة ويخشى أن لا تؤدي ثمارها على المدى البعيد ومن بين هذه النواقص:

- عدم وجود مشروع سياسي مكتوب يمكن أن يقدم للقاضي والداني شعبياً ورسمياً فيتم التأييد أو الرفض على ضوءه والمحاسبة على أساسه.
- عدم وضوح موقفها من أمور كثيرة من بينها القوات الأفريقية لحفظ السلام فهي من جانب تعارضها ومن جانب آخر تتعامل معها. ثم إذا رفضت هذه القوات ما هو البديل لديها الذي يمكن أن يخرج الاحتلال ويضغط عليه بالخروج هل هي قوات عربية أم إسلامية أم دولية. إذ أن من الواضح حسب الواقع الدولي أن لا أحد يوافق على ترك الساحة للفوضى إذا طلب من القوات الإثيوبية الخروج الفوري. وكذلك الموقف من الأراضي الصومالية التي تحتلها إثيوبيا وكينيا من قديم. هل سيسكتون عنها أم أنهم يريدون استعادتها بالقوة. أم أنهم سيتركونها لقاطنيها ليقرروا مصيرهم.
- افتقارها إلى رؤية سياسية موحدة. فالمواقف التي تسمعها من المسؤولين في المحاكم تجاه قضايا عديدة تتفاوت حسب مزاج المتحدث. فبينما يعلن بعضهم عدم سعيهم للعودة إلى الحكم تسمع

من البعض الآخر أنهم يسعون إلى الإطاحة بالحكومة وإخراج الاحتلال والعودة إلى حكم الصومال. وبينما تسمع من بعضهم أنهم لا يسعون إلى تطبيق الشريعة بشكل حرفي تجد أن ممارسات تمت باسمهم في فترة حكمهم كانت أقرب إلى الحرفية الصبائية منها إلى العقل ولم يجر التبرؤ منها أو إدانتها ومحاسبة المسؤولين عليها.

■ عدم وجود هيكل تنظيمي سياسي حديث. حيث تكون الهرمية والهيكل الإداري هي الأساس ويعرف الكل موقعه ودوره ومهمته في التنظيم. فالعفوية والارتجالية هي التي تحكم وتسيطر على المحاكم. كل ذلك بسبب عدم نضج أغلبية أعضائها في مجلسي الشورى والتنفيذي سياسيا وإداريا، وبعدهم عن فهم تعقيدات الوضع الدولي والإقليمي للقضية الصومالية، وعدم إجادتهم للنواورات السياسية.

■ تحالف المحاكم مع قبيلة الهوية بحسب ما برز مؤخرا في المعارك التي دارت داخل مقديشو أيضا يعتبر مقدحا في وطنيتها. وكذلك كون أكثر أعضاء المحاكم ولا سيما الأسماء المعروفة فيها من هذه القبيلة يضيفي شكوكا عليها ينبغي التعامل معها بجدية. حتى إذا كانوا صادقين ومخلصين ويسيطرون على منهج صحيح فإن الذي ينبغي الأخذ بعين الاعتبار هو التكوين الاجتماعي للصومال، والعملية ليست بالنوايا بل بالممارسة العملية. ويمكن أن يفهم كون ذلك كذلك أثناء انطلاقهم بسبب الظروف والسياق والموقع ولكن بعد أن خرجت إلى الخارج وحملت هم الوطن فينبغي إعادة النظر في ذلك بوضوح وأن يكون التناسب في عدد المسؤولين حتى لا تهم بعدم الشمولية أو بأنها تمثل مصالح قبيلة معينة.

المؤتمر المرتقب للمصالحة

كثير الحديث مؤخرا عن مؤتمر للمصالحة تنوي الحكومة عقده وتم تأجيله مرارا. وهناك ضغط من المجتمع الدولي لعقده وإشراك جميع الأطراف فيه. ما الذي يمكن أن ينجزه إذا تم عقده؟

يعتبر المراقبون أن المؤتمر الذي تروج له الحكومة أحبولة لاستمطار الدعم المالي من المجتمع الدولي ثم لشرعنة موقفها. فلا يمكن أن يصدق الناس مؤتمرا ينتج حلا سياسيا للوضع الصومالي تمسك بخيوطه الحكومة الانتقالية وإثيوبيا ويعقد تحت رعايتهما.

وأكثر ما يدل على النوايا السيئة والمبيتة، هو إصرار راعيي عملية المصالحة على عدم الاعتراف بأي تمثيل سياسي ذي طابع وطني، بل يسعون فقط إلى التعامل مع القبائل والشيخوخ، فهم بسبب جهلهم السياسي يمكن التلاعب بهم وجعلهم يقبلون تكوين كائنات قبلية تعمل ككيوب ملحقة بالإمبراطورية الإثيوبية.

ولأن الاحتلال مرفوض تماما، فبالتالي ليس هناك أي أمل في إجراء أية مصالحة تحت ظلاله مهما كلف الأمر. ولا يمكن أن يتوقع المراقب الموضوعي وفقا للظروف السائدة إمكانية عقد مؤتمر للمصالحة حاليا.

اجتراح الحل

قبل الخوض في شرح الحل الذي تقترحه الورقة يجدر تناول بعض الحلول التي يجري تداولها في نقاشات بعض الصوماليين في الداخل وفي المهجر، ثم عرض الحل الذي تبناه هذه الورقة.

الحلول المقترحة

♦ اعتماد المقاومة العسكرية وحدها

استمرار المقاومة العسكرية واعتبارها الوسيلة الوحيدة لتحرير البلاد دون النظر إلى نتائجها ويحمل هذا التفكير بعض القوى المتطرفة التي تتقن حمل السيف ولا تتقن التعرف على زمان ومكان إشاره والشخص الذي يشهر عليه اليوم والشخص الذي يليه. بمعنى أنهم يجهلون السياسة والدبلوماسية ودهاليزها، ويفتقرون إلى رؤية لوضع الأولويات تحدد متى تستخدم السلاح ومتى تستخدم السياسة.

ومثل هذا الحل قد يعقد الأزمة ولا يحلها. بل يكون من السهل على الحكومة العميلة والاحتلال استخدام مصطلح الإرهاب والنجاح في تسويقه في ظل ظروف دولية ضد كل حركات التحرر والمقاومة.

♦ اعتماد المقاومة السياسية وحدها

هناك من يطرح حل المقاومة السياسية دون اللجوء إلى "العنف". على غرار الكتل الشيعية في العراق، بمعنى أن العمل السياسي مع الحكومة أجدى وأقرب إلى بلوغ هدف إخراج المحتل من العمل العسكري. ويحمل هذا الفكر فريق ممن يدعون الحرص على الوطن وهم مرتبطون بالحكومة أو بالاحتلال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. أو أنهم مسوقون بمصالح ذاتية أو قبلية.

ومقدمو هذا الحل يتذرعون بقوة العتاد العسكري للاحتلال ومدى كفاءته التدميرية. ويحاولون التستر على عدم شرعية الاحتلال بإقرارهم على أخطاء الحكومة الاتحادية، ولكنهم يرجعون ليقولوا بأن المحاكم هي التي تحدث إثيوبيا وعجلت على الأقل من قدوم الاحتلال. ويتحدثون عن أخطاء المحاكم وهي من الماضي ويتناسون الحديث عن الفظائع التي يرتكبها الاحتلال بدعم من الحكومة. غير مميزين بين الأخطاء التي ارتكبتها المحاكم في اجتهد منها للوصول إلى الصواب، وبين أخطاء الحكومة المتعمدة والتي ترتكب مع سبق الإصرار.

♦ إنشاء حكومة في المنفى

يطرح البعض فكرة إنشاء حكومة منفي مكونة من رجالات المحاكم والبرلمانيين الأحرار والمثقفين الصوماليين والسياسيين الوطنيين. تسعى إلى تجسيد الطموح الوطني والتحرري للصوماليين داخل الوطن وفي المنفى.

وهذا الحل رغم وجاهته وإخلاص من يطرحه إلا أنه يفتقر إلى الرؤية الواقعية. فلكي تنجح حكومة المنفى ينبغي أولاً توحد الرؤى حول الاحتلال، ولا شرعيته. إضافة إلى عدم وجود من يمثل الشرعية (ولو نظرياً) على المستوى القانوني كما هو الحال مع الحكومة الفيدرالية الحالية. ثم يحتاج أن تكون هناك

ضمانات من قبل قوى ودول فاعلة بتبني حكومة المنفى والاعتراف بها والتعامل معها على هذا الأساس وهو ما ليس موجودا ولا واردا.

♦ إنشاء حكومة تكنوقراط

يطرح البعض فكرة إنشاء حكومة تكنوقراط لا تمثل الفريقين الخصمين في السياسة الصومالية، بل من شخصيات وطنية تحظى بسمعة في الداخل والخارج تكون مهمتها تسيير الشؤون الإجرائية للحكم على أساس الدستور المؤقت بعد خروج الاحتلال. وتعمل على بناء أجهزة الحكم الإدارية ثم تحضر لانتخابات حرة ونزيهة يشارك فيها الجميع على أساس أحزاب ذات برامج سياسية معلنة.

هذا الحل يبدو من أوجه الحلول المطروحة حاليا، ولكن هناك عمليا عوائق كثيرة تعرقل إمكانية تحقيقه أولها عدم وجود رغبة دولية في هذا الاتجاه، ثم الاحتلال الذي لن يخرج دون ضغط دولي وداخلي ليس متوقعا أن يتشكل في الوقت القريب. إضافة إلى استماتة الحكومة الحالية في البقاء في الحكم ولو على أنقاض الشعب لعلها أن أية عملية سياسية نزيهة لن تؤدي إلى عودتها بأي شكل.

كل الحلول المتقدمة تحمل جانبا من الحل ولكنها غير متكاملة. وهذه الورقة تدعي أنها تسعى إلى اقتراح حل متكامل، يستوعب جميع إيجابيات هذه الحلول ولكن في إطار متكامل.

فلا مقاومة عسكرية يمكن أن تنجح دون رؤية سياسية واضحة ومشروع يستوعبه الذين تقاتل من أجلهم حتى يصبحوا سندا لها، فلا يمكن تشويش الرؤية عليهم. ولذلك فينبغي أن تكون المقاومة العسكرية رشيدة دائما ومتعلقة، ولا تكون هدفا بحد ذاتها بل ينبغي أن يكون واضحا وجليا للجميع أنها وسيلة لتحقيق مهمة التحرير وأنه إذا وجدت وسيلة أقرب لتحقيق الهدف فينبغي اعتمادها. وهي تحتاج داخليا إلى تغطية سياسية من جميع القبائل وليس من قبيلة واحدة وكذلك المجتمع المدني، كما تحتاج خارجيا إلى دول تقدم لها الدعم السياسي والعسكري.

ولا دبلوماسية وسياسة سيكتب لها النجاح دون الاعتماد على القوة العسكرية القادرة على الضرب، بحيث تستطيع أن توجع وتؤلم وتجبر على القبول بالحل الدبلوماسي الذي تسعى إليه. فالجانب الدبلوماسي

والسياسي يتحدث باسم المقاومة العسكرية ويفاوض باسمها وتآمر السواعد الحاملة للسلاح بأمره. لذا فمن الواجب السعي إلى التكامل في هذا الجانب داخليا وخارجيا.

الحل المتكامل في مشروع التحرر

ومن الواضح أن الحكومة الانتقالية لا تملك ثقة المجتمع الصومالي، وقد زاد الطين بلة استعانتها بالقوات الإثيوبية التي أفقدتها المصادقية التي كانت في أضعف حالاتها حتى قبل ذلك. وتفتقد الكفاءة السياسية والدبلوماسية لتسيير شؤون الحكم كما سبق أن أشرنا إلى ذلك آنفا.

وليس هناك قوة مكافئة أو كيان سياسي ينافسها بشكل جدي ما عدا المحاكم الإسلامية وبعض البرلمانيين المنشقين عن الحكومة. ولكن هؤلاء لم يستطيعوا حتى هذه اللحظة صياغة مشروع استراتيجي يعبر عن الهم الصومالي ككل لا عن هم شريحة من المجتمع، وهم بهذه الحالة غير قادرين على أداء الدور المطلوب.

فحركة المحاكم نظرا لسياق تطورها وظروفها الزمانية والمكانية، تلحق بقبائل (الهوية) رغم خطابها الوطني والإسلامي العام. إضافة إلى عدم نضج خبرتها السياسية كما شهدت بذلك الفترة التي تسنموا فيها ذروة الحكم، ثم غلبة مكون الإسلام السياسي الذي قد لا يستسيغه بعض المتوجسين منه.

وهناك في العمل السياسي استحقاقات قد لا تتحمل المحاكم الإسلامية حفاظا على وحدتها التعامل معها بشكل حاسم. فهي تكتسب زخمها وشعبيتها من رفضها للاحتلال ورفضها التنازل والمساومة التي قد تكون ضرورية في بعض الأحيان كتكتيك سياسي للوصول إلى الهدف. ومن المؤكد أنها لا تستطيع إقناع الأتباع الإسلاميين ولا سيما الأطر المتشددة فيها بذلك، ولا سيما في حال عدم وجود مقابل مؤكد وملهوس.

أما البرلمانيون الذين سموا أنفسهم "الأحرار" فهم ليسوا من طينة واحدة ولا ينطلقون من أيديولوجية واحدة ولا يجمعهم سوى رفضهم للاحتلال الإثيوبي. ولهذا فإنه يصعب أن يشكلوا ضغطا أو قوة ذات مشروع موحد إلا بالاستناد إلى القوى الأخرى.

ومن هنا يتبين عدم قدرة الجانبين (المحاكم والبرلمانيون) على تشكيل تلك القوة أو التكل المنشود التي بإمكانها منافسة الحكومة على المستوى الدولي وليس فقط المحلي. وهو الواجب الذي على الوطنيين والإسلاميين أن يسعوا إلى تحقيقه والوصول إليه في أقرب فرصة ممكنة.

وسعيا إلى إنشاء هذه القوة المكافئة للحكومة في القوة والمتفوقة عليها في الطرح السياسي والدعم الشعبي تقترح هذه الورقة إنشاء حركة تحمل مشروعا سياسيا استراتيجيا يسعى إلى التحرر وبناء الدولة، ويمكنها خوض المناورات السياسية، وتكون المحاكم رفدا لها ومكونا من مكوناتها وتعمل بالتنسيق معها دون أن تتحمل تبعاتها، وكذلك يكون البرلمانيون والمثقفون والناشطون السياسيون على كل المستويات جزءا منها. قد يبدو الحل المقترح في هذه الورقة حلا متشابكا بعيد المدى وليس حلا عاجلا، وذلك لأن المشكلة أعقد مما تبدو ظاهريا، بل هي متشابكة الخيوط والخطوط وعمرها أكثر من عقد ونصف العقد، وما الاحتلال سوى حلقة من حلقاتها أو فصل من فصولها.

ونشير إلى أن الحل المقترح هنا يضع خطوطا عريضة لعملية قد تستغرق سنين وتحتاج إلى جهود كل فرد صومالي وأن توضع في الحسبان جميع الإمكانيات المتوفرة لدى الشعب الصومالي في الداخل والخارج والتي لولا عدم وضع خطة لاستثمارها لحققت الكثير إذا صبت في اتجاه واحد ورصدت لهدف موحد ولا يتأتى ذلك بالتمنيات بل بوضع الخطط المدروسة لاستغلالها من قبل قيادة حكيمة وإدارة رشيدة تحظى بثقة الجميع وتشاركهم الهموم وتشاركهم في ابتكار الوسائل للوصول إلى الهدف المشترك.

ومن الطبيعي أن لا تدخل هذه الورقة في التفاصيل الجزئية للحل/المشروع بل تعرض الخطوط العامة لتفتح آفاق الاجتهاد في الجزئيات التي تخدم هذا الحل المتكامل. وما لم يكن هناك حل من هذا النوع الشامل فلن يكون حلا يستأصل المشكلة من جذورها، وسنظل ندور في حلقة مفرغة.

♦ شكل الحركة المقترحة

- أن تكون حركة تحرر وطنية لا قبلية

- أن تكون ذات هيكل إداري حديث مترابط بشكل تسلسلي أفقيا ورأسيا، ومنظم بشكل مركزي.
 - أن تملك جميع الكفاءات اللازمة من القيادات العسكرية والسياسية والتنظيمية وكل الإمكانيات التي تحتاج إليها حركة تحرير عامة
 - أن تعمل على إنشاء البنية التحتية للإدارة والمؤسسات المقبلة وإدارة النظم والهيكل اللازمة للحكم بحيث تصبح مستعدة للحكم في أقرب فرصة تسنح لها. والنماذج التي ننصح بدراستها واستخراج النافع من تجاربها مثلا:
 - منظمة التحرير الفلسطينية،
 - وجبهة التحرير الجزائرية،
 - والوكالة اليهودية.
- فهذه الحركات كانت منظمة على شكل دولة وينتظم تحتها الكثير من الحركات والتوجهات ذات الهدف الواحد تتوحد في إطار تنظيمي تكاملي ضمن مشروع يستوعب الجميع. وتعمل على شكل دولة في الخارج وعندما تتاح الفرصة تنظم نفسها لتكون دولة في الداخل.
- أن تكون حركة جامعة لا حزبا سياسيا بحيث تجد كل الأطراف التي لها حس وطني إسلامي أو علماني نفسها في مشروعها. وتضم حتى العناصر التي تعمل حاليا ضمن منطق القبيلة ولكنها تملك حسا وطنيا وإخلاصا للوطن. ولا شك أن هناك الكثير من هؤلاء، ويصدق ذلك انشقاق البرلمانيين الأحرار على الحكومة بدافع وطني رغم أنهم وصلوا إلى المناصب عبر قبائلهم.
 - أن تسعى عبر أعضائها لإنشاء نقابات عمالية ومهنية وفرق رياضية واتحادات في المهجر، مثل نقابة الصحفيين الصوماليين في المهجر، نقابة الكتاب الصوماليين في المهجر، تأتي كلها تحت إطار هذه الحركة.

(ويمكن أن تشكل شركات الحوالة المنتشرة في الخارج اتحادا أو تنظيما مصرفيا دوليا يلتزم بالقوانين والمواثيق الدولية ويسعى إلى تكييف وضعيات تعاملاتها الاقتصادية مع معايير البنوك الدولية، تكون فيما بعد نواة لبنك وطني مركزي صومالي).

♦ خصائص المشروع الاستراتيجي

على هذه الحركة صياغة رؤية مستقبلية للصومال بدءا من طريق الخروج من النفق ومؤتمر المصالحة إلى طريقة الحكم التي تريدها للصومال. وعليه فالمشروع الاستراتيجي للحركة ينبغي أن يتصف بالخصائص التالية:

■ وطني الطموح: ونعني بذلك أن تكون حدود ما تسعى إليه الحركة واضحة ومحددا وتتأى بنفسها أن تستخدم من قبل أية قوة إقليمية أو دولية، ولا تحمل أجندة شمولية يكون الكون مسرحها والأبد مداها. وينبغي أن يستجيب ويخاطب جميع شرائح المجتمع الصومالي وليس شريحة أو طرفا واحدا أو أطرافا معينة. ولهذا ينبغي أن يكون هناك تمثيل لكل القبائل في كل إداراتها، ليس تكريسا للقبلية بل للوطنية.

■ إسلامي الرؤية: ونقصد بذلك أن تكون رؤية الحركة واستراتيجيتها متوافقا ومتناغما مع ثقافة وديانة الشعب الصومالي فلا تتناقض معه، ولا تخرج عن مDAH. ولكن مع ذلك ينبغي عدم الانجرار وراء الشعارات الدينية العريضة وغير المدروسة والتي قد تأتي بنتائج عكسية، لأننا نعيش في عالم متعدد الأديان، فلا نستعدي جميع أبناء الديانات الأخرى، إذ العلاقات بين الشعوب قائمة على المصالح وليس على الديانة.

■ واقعي المطالب: والمقصود أن تكون مطالبها مشروعة ومفهومة وتستند إلى القوانين والمواثيق الدولية ولا تتجاوزها حتى تكتسب مصداقية دولية ولا تدخل الأطراف التي تريد دعمها في حرج مع المجتمع الدولي ويمكن دعمها عربيا وإسلاميا. فتكون مواقفهم معلنة ومفهومة من جميع أطراف اللعبة في الصومال.

♦ التسويق للمشروع

من الواجب السعي لتسويق هذا المشروع في الداخل والخارج ولكي يسهل ذلك فإنه ينبغي:

- إشراك التنظيمات الموجودة في المهجر بكل أطرافها في صياغة المشروع حتى تشعر بالملكية، لأن هذه التنظيمات لها وجود شرعي وإمكانات سياسية في جو الديمقراطية التي تعيش فيها يمكنها من الضغط على الدول التي تقيم فيها لدعم هذا المشروع.
- أن تقوم الحركة بتحرك سياسي لإقناع جامعة الدول العربية والدول التي تضمها الجامعة وزيارتها كل على حدة لإقناعها بتبني هذا المشروع وتسويقه دوليا حتى يستنقذ الصومال من الوضع الذي هو فيه
- إنشاء تكتل سياسي من المثقفين والسياسيين الصوماليين يتحرك في اتجاه تقوية ودعم هذا المشروع في المنتديات العالمية والمؤسسات العلمية ومراكز الدراسات والكتابة حوله في الدوريات المحترمة دوليا
- يجب العمل المنظم داخل المغتربين الصوماليين على المستوى الدولي للتأثير في الساحتين الأوروبية والأمريكية
- يجب السعي إلى فتح مكاتب في جميع الدول، بدءا من الدول العربية ثم الدول الإسلامية ذات الكثافة السكانية والمكانة الدولية كإندونيسيا وماليزيا وتركيا وإيران وباكستان. وكذلك في جنوب أفريقيا، ونيجيريا، وكينيا، ودول أخرى لها استراتيجيتها ووزنها
- تجنب الوقوف ضد مصالح دولة أو تبني وجهة نظر واحدة في الخلافات بين الدول

♦ تطويق الاحتلال وعماله سياسيا وإعلاميا ببناء شبكة علاقات واسعة

الضغط الإعلامي والسياسي مهم للغاية في مواجهة الاحتلال والعمالء لذا:

- يجب أن يكون للحركة إعلامها المستقل المتحدث باسمها حتى لا تحصل الفوضى، ويمكن التفكير في إنشاء وكالة أنباء خاصة أو مركز إعلامي يكون لسان حال الحركة ويوضح مواقف الحركة من الأحداث.
- السعي إلى الضغط باتجاه محاسبة المسؤولين عن المجازر التي حدثت في الصومال مؤخرًا واستخدامه كعامل ضغط على عنق القوات الإثيوبية وحكومتها وكذلك الحكومة الصومالية.
- من الواجب فتح حوار مع المعارضة في إثيوبيا بالتشاور أو التنسيق مع حركات التحرر في أوغادين وأورومو والعفر بغرض إيجاد تعاون مشترك. سواء على المستوى العالمي أو المحلي للضغط على الحكومة الإثيوبية.
- ينبغي التفكير أيضا في مدى إمكانية فتح حوار مع إدارتي صومالي لاند وبونت لاند، فهاتان الإدارتان رغم وجود علاقات بينهما وبين الحكومة الإثيوبية، لا شك أن لديهما بعض المخاوف من إثيوبيا ومن الحكومة الانتقالية. وفتح حوار معهما ولو عن طريق وسطاء إذا لم يتأت أن يكون بشكل مباشر سعيًا إلى جرهما إلى الصف الوطني أمر في غاية الأهمية حتى يخفف من روعهما ويطمئنا للحركة ويجدا فيها حضا وقوة عندما تكونان كلاهما أو إحداها مهددة من إثيوبيا.

♦ التفكير في مصادر الدخل

- يمكن إحراز نجاح كبير في إيجاد مصادر دخل للحركة إذا اتصف تعاملها المالي بالشفافية والنزاهة والوضوح في استخدام الأموال، فلا تكون هناك حسابات سرية ولا مصارف غير واضحة.
- يجب أن لا تعتمد الحركة على مصدر واحد للدخل حتى لا تصبح العوبة في أيد خارجية. بل يجب أن يكون الاعتماد الأول على مصادر الصوماليين
- وفي هذا المسعى ينبغي كسب المغتربين لأقصى درجة ممكنة، بحيث يستفاد من تحويلاتهم الكبيرة بشكل منظم.

- أن تكون مصادر غير الصوماليين دولا ومؤسسات مصادر احتياطية، والتركيز على المصادر الشعبية بدل الرسمية وهذا يستوجب بناء علاقات واسعة مع الشعوب العربية والإسلامية وغير الإسلامية التي تتعاطف مع القضية الصومالية، فينبغي السعي إلى تحويل هذا التعاطف إلى دعم مادي ملموس.

